آراء

أبوظبي واللعب بالنار

نواف التميمي

هل تذكرون مسلسل «صح النوم» الذي يردد فيه حسني البورزان (الفنان السوري الراحل نهاد قلعي) مستهل مقال يريد أن يكتبه، طوال الحلقات، «إذا أردنا أن نعرف ما في إيطاليا علينا أن نعرف ما في البرازيل»؟. تحضر هذه العبارة، عند محاولة فهم الذي جرى في حديقة البيت الأبيض يوم 15 سبتمبر/ أيلول الجاري، ووُصف بحفل توقيع اتفاقيات سلام تاريخية بين إسرائيل ودولتين عربيتين. ولفهم ما جرى في واشنطن، علينا أن نفهم ما الذي جرى خلال السنوات الأخيرة، ويجري حالياً في مناطق أخرى من الإقليم، بدءاً من دعم أبوظبي انقلاب عبد الفتاح السيسي على ثورة يناير المصرية، وصولاً إلى احتلال جزيرة سقطرى اليمنية، ومحاولات احتلال ليبيا عبر الجنرال خليفة حفتر، مروراً بكل محطات قيادة الإمارات الثورة المضادة للربيع العربي.

الواضح أن الوصول إلى محطة التوقيع العلني بين الكيان الصهيوني والإمارات لم يكن إلا تتويج سنوات طويلة من العلاقات السرية، لعبت فيها أبوظبي دور العميل السّري لتنفيذ مخطط إسرائيلي للانتشار في المنطقة العربية، مع وضع اليد على مواقع جيواستراتيجية تصبح في المستقبل قواعد عسكرية وأمنية متقدّمة تُحكم يد إسرائيل في الشرق الأوسط، وتُمكّن إسرائيل من القيام بدور الشرطي في المنطقة، وهو الدور الذي رسمته الدول الغربية للكيان، منذ بدأ التفكير الاستعماري في فوائد وعوائد إنشاء دولة إسرائيل في فلسطين قبل مائة عام.

أحداث كثيرة جرت منذ العام 2011، عام انفجار الثورات العربية، أبرزها، يوم فاجأ الرئيس المصري شعبه بقرار إعطاء جزيرتي تيران وصنافير للسعودية خلال أول زيارة رسمية للملك السعودي سلمان بن عبد العزيز إلى القاهرة، يوم 7 أبريل/ نيسان 2016. وقال السيسي آنذاك إن الجزيرتين تقعان في المياه الإقليمية للمملكة، وكان الملك عبد العزيز آل سعود قد طلب من مصر في يناير/ كانون الثاني 1950 توفير الحماية للجزيرتين خوفاً من أن تحتلهما إسرائيل. وحتى نفهم توقيت إعادة ترسيم الحدود بين البلدين، والتخلي المصري عن حماية الجزيرتين الواقعتين في أعلى البحر الأحمر، علينا فهم ماهية ما يجري حالياً في أرخبيل سقطرى الواقعة أدنى البحر الأحمر، وعلى بوابة خليج عدن، حيث تُقام القواعد الإماراتية بخبرات إسرائيلية. والخيط الرابط بين تخلي مصر عن تيران وصنافير، واحتلال الإمارات أرخبيل سقطرى، هو الخيط نفسه الممتد عبر محاولات أبوظبي السيطرة على موانئ إستراتيجية، بدءاً من جيبوتي إلى إريتريا، حيث استأجرت الإمارات ميناء ومطار عصب على البحر الأحمر 30 عاما، مروراً باستئجار ميناء بربرة في إقليم أرض الصومال. وفي الجانب الآخر من الخريطة، يمتد النشاط الإماراتي لشق طريق أخرى للنفوذ الإسرائيلي عبر الأراضي الليبية، لتكون ليبيا إذا ما تمكّن منها وكيل الإمارات هناك، الجنرال خليفة حفتر، قاعدة متقدمة لإسرائيل شرق المتوسط وجنوبه، وعلى مرمى حجرٍ من الجمهورية الجزائرية التي تغرّد خارج السرب الإماراتي. بسلوكها المتهور والمغرور، وغرق حاكميها في جنون العظمة، تستفز أبوظبي قوتين أصيلتين في الإقليم، إيران وتركيا، لا تخفيان غضبهما من الخطوات الإماراتية المستفزة. ترى إيران خطوات التطبيع بين الإمارات وإسرائيل تهديداً حقيقياً لأمنها القومي، وتحذّر أبوظبي من استخدام أراضيها لإقامة أي قواعد عسكرية أو أمنية لإسرائيل. في المقابل، لا تخفي أنقرة غضبها من سلوك أبوظبي المُتهمة بالتورّط في تدبير محاولة الانقلاب على الرئيس رجب طيب أردوغان في صيف العام 2016، والمتورّطة بدعم الجنرال خليفة حفتر الذي يقاتل حكومة الوفاق الشرعية والمدعومة من تركيا.

ما اقترفته أبوظبي سراً خلال السنوات العشر الأخيرة، وعلناً قبل أيام وأسمته اتفاقاً تاريخياً للسلام، هو في حقيقته توريط للمنطقة في أتون صراعاتٍ كبرى، لا قُدرة لأبوظبي الصغيرة عليها، حتى وهي تحتمي بحليفتها إسرائيل.

مصر... «أمة العوَز» إذ تكدِّس الأسلحة

مالك ونوس

مرة أخرى، تشتري من سمّاها رئيسها، عبد الفتاح السيسي، «أمة العَوَز» و«شبه الدولة»، الأسلحة الزائدة على حاجتها، والتي قد ترهقها، بسبب تكاليف تخزينها وحراستها وصيانتها ومنع الصدأ عنها والجهد المطلوب لذلك. ولا يُعرف مدى حاجة مصر لهذه الأسلحة، وهي التي بحاجةٍ إلى كل جنيه ينفق عليها لاستخدامه في مشاريع التنمية، لانتشال المصريين من فقرهم، ووقف تضخم الاقتصاد ودعم التنمية. ولا تعارض الولايات المتحدة تنويع النظام المصري مصادر تسلُّحه، ولا يفعل ذلك الكيان الإسرائيلي الذي يستطيع استشعار كل مصدر قوة تحاول الدول العربية المحيطة اكتسابها، ويسارع إلى منعه عنها. ويبقى التساؤل قائماً عن سبب تكديس مصر هذه الأسلحة التي تضاعفت كمياتها في السنوات الأخيرة، مع عدم وجود تهديدٍ عسكري مباشر للبلاد. ظهرت في الأيام الماضية تقارير تفيد بتضاعف مشتريات مصر من الأسلحة الإيطالية الصنع بمقدار ثلاث مرات خلال سنة 2019 عمّا كانت عليه سنة 2018؛ إذ أنفقت أكثر من مئتي مليون يورو على شراء الأسلحة الإيطالية، وقطع غيارها وبرمجيات تشغيلها. واتفقت مع الشركات الإيطالية على شراء طائرات تدريب وطائرات مروحية، بقيمة تصل إلى نحو 800 مليون يورو، إضافة إلى خطط شراء فرقاطتين بقيمة مليار ومئة مليون يورو، كذلك هنالك خطط لعقد صفقة تسلح معها بقيمة 11 مليار يورو خلال الفترة المقبلة.

ومع هذه العقود، تكون مصر قد نوَّعت مصادر تسلحها، فلا تتوقف على الولايات المتحدة وحدها، بل شملت، بعد وصول السيسي إلى الحكم، سنة 2013، إضافة إلى إيطاليا، ألمانيا وفرنسا. وفي إطار هذا التنويع، توجَّهت باكراً إلى فرنسا، وعقدت معها اتفاقية تسليح، بداية سنة 2015، زوَّدت فيها فرنسا مصر بـ 24 طائرة حربية من نوع رافال وفرقاطة، بما مجموعه خمسة مليارات يورو. ثم أتبعتها بعد أشهر بصفقة لتزويدها بحاملتي مروحيات نوع ميسترال بقيمة مليار و750 مليون دولار، صُنعتا لروسيا، ورفضت فرنسا تسليمها إياهما. بعد ذلك توجَّهت إلى ألمانيا، وعقدت اتفاقيةً معها، سنة 2016، للتزوّد بأربع غواصات بقية مليار و600 مليون دولار، وحصل ذلك على الرغم مما كان يسود العلاقات بين البلدين من فتور، نتيجة سجلها في مجال حقوق الإنسان. كذلك عقدت مع روسيا صفقات لشراء 46 حوّامة لزوم حاملتي الطائرات اللتين ستكونان مثل صندوقي خردة من دونها. وهذا ما يدعو إلى السخرية، بسبب ظهور مصر مثل ذلك الذي اشترى ثلاجة كبيرة يعجز عن ملئها بالطعام. واتفقت معها أيضاً على شراء طائرات مقاتلة، ونظام دفاع صاروخي، يرجّح أن يكون نظام أس 400. وبذلك، تصبح مصر من أكبر مستوردي الأسلحة في العالم خلال الأربع سنوات الأخيرة.

لا يمكن تبرير الدوافع وراء شراء هذه الأسلحة وتكديسها، فوق القديم المكدّس أساساً، فهي تشهد أوضاعاً أمنية مستقرة، خلا القلاقل في شبه جزيرة سيناء، التي يمكن التغلب عليها بدعم تنمية المنطقة، وتحسين مستوى معيشة أهلها. كذلك، لا يمكن النظر إلى هذه الصفقات الزائدة على حاجة البلاد سوى أنها أداةٌ اتخذها السيسي لشراء الشرعية من الغرب، وإسباغها على نظامه الذي كان يعاني من العزلة نتيجة اعتبار الجميع له أنه غير شرعي، بعد وصوله إلى السلطة بانقلابٍ عسكري على رئيس منتخب، وبعد مجازره بحق المحتجين على انقلابه، وعلى سياسات نظامه، وزجّه المعارضين في المعتقلات ومصادرة الحريات. إذا كانت أوساط السيسي تردّد على الدوام أنه «لا بد للسلام من قوة تحميه»، فماذا سيكون حال تسلحها لو لم تكن في حالة سلام مع دولة الاحتلال الإسرائيلي، وتناغمٍ يكاد يصل إلى مرحلة التحالف، كما في سياسة التضييق على الشعب الفلسطيني التي تتبعها سلطة السيسي؟ وما حجم التسلح والمبالغ التي كانت ستنفقها على شراء الأسلحة، لو لم تكن تهادن إثيوبيا في حربها المائية عليها، أو تهدّد بالتدخل في الحرب الليبية، ولا تفعل؟ وماذا سيكون عليه الحال، لو أن مصر تسعى إلى زيادة نفوذها في المنطقة، وهي المنكفئة من سنوات، عن أداء دور إقليميٍّ، وزاد في انكفائها تسليمها جزيرتي تيران وصنافير للسعودية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تراجع نفوذها في البحر الأحمر؟ كذلك، لم يُظهر السيسي أي معارضة للخطط الأميركية والإسرائيلية لضم الضفة الغربية وتنفيذ صفقة القرن بنقل الفلسطينيين إلى سيناء وجعلها دولة لهم، بدلاً من الضفة الغربية وقطاع غزة، فلو أنه عارض، لكان بحاجةٍ لتلك الأسلحة لتدعيم موقفه. ولكن لماذا يصرّ السيسي على مناقضة نفسه، حين يحاول إظهار قوة بلاده العسكرية، ويمعن في تسليحها، في وقت يواظب فيه، بشكل دائم، على إظهار ضعفها الاقتصادي؟ فكلّما ازدادت المطالب الشعبية وظهرت بعض الاحتجاجات على تردّي الأوضاع المعيشية، يردّد السيسي عباراته التي تظهره عاجزاً يقود بلاداً عاجزة سمّاها «أمة العَوَز» التي يحاول أن يجعلها «أمةً ذات شأن». ثم يؤكد للمصريين ويطلب منهم معرفة واقعهم، حين يقول: «يا ريت حد يقولكم إن إحنا فقرا أوي»، ليظهر نفسه بمظهر العاجز، حين يؤكد: «مش مش عايز أديك.. مش قادر أديك»، وهو الذي وضع نفسه في هذا الموقع المفترض بصاحبه إيجاد الحلول لمشكلات المواطنين، غير أنه يخذلهم قائلاً: «أجيب منين؟ حد يقولي أعمل إيه؟». لكن كل ذلك «العَوَز» وذلك الفقر لم يمنعا السيسي من تسليحه ما سمّاها «شبه أمة»، تسليحاً يكفي أمماً أخرى، ويستنزف مقدراتها من دون سببٍ وجيهٍ.

> يحاول السيسي إظهار قوة بلاده العسكرية، فيما يواظب على إظهار ضعفها الاقتصادي

كذلك، وعلى غير المتوقّع، لم يدفع تراجع عائدات مصر من العملة الأجنبية بسبب جائحة كورونا التي أثرت بتحويلات المصريين من الخارج، وبعائدات السياحة وعائدات قناة السويس، لم يدفع السيسي إلى تغيير خططه في عقد الصفقات من ناحية تأجيلها. ويدل هذا الأمر على أنه غير آبه لتجويع شعبه وشراء أسلحة مقابل استمرار دعم الغرب له. وليس سرّاً أن جزءاً من هذا التمويل قد يكون مصدره العربية السعودية ودولة الإمارات، وهما اللتان تضخّان الأموال في عروق نظام السيسي، لمنعه من السقوط تحت ضغط الشارع، من جهة، ولاستخدام قوة بلاده العسكرية في حروبهما في اليمن وليبيا. ولكن إن انجرَّ السيسي إلى حروب هذا الثنائي ومغامراته، فستتحول مصر إلى وقود لمخططاتهما، وتصبح عندها «شبه أمة» يكون «العَوَز» أقلّ المصائب التي تعاني منها.

(كاتب سوري)

كاريكاتير

عماد حجاج

جناية «النخبة» على الديمقراطية في تونس

سمير حمدي

مرّت سنة على الانتخابات الرئاسية التونسية المبكرة، والتي أفضت، في حينها، إلى نتائج مفاجئة، بصعود مرشحين إلى الدور الثاني، هما نتاج للشعبوية السياسية في البلاد، وتعبير عن عمق الأزمة التي عرفتها النخبة السياسية والأحزاب التونسية بعد الثورة.

لا يمكن نفي الأثر العميق للثورة التونسية والتحولات التي أحدثتها في الوعي المجتمعي عموما، ويكفي أن تتحول الحرية إلى المبدأ الأساس الذي يتحكّم في الرأي العام، وما بثته من روح نقديةٍ لدى الجمهور، وهو ما يمثل الركيزة الأهم في بناء الديمقراطية التي ما زالت تتحسّس طريقها في تونس. وإذا كانت المشكلات الاقتصادية والأمنية هي من قبيل القضايا المعتادة بالنسبة لدولة نامية هي جزء من محيط دولي وإقليمي متوتر ومضطرب، فإن أزمة الوعي السياسي، إن صح التعبير، تظل المشكلة الأكثر خطورة وتأثيرا على مستقبل المسار السياسي في تونس، فالممارسة الديمقراطية تستلزم حضور نخبة سياسية واعية ومؤمنة بأهمية التحولات السياسية، مع ما يفترضه الأمر من مراجعة مسلماتٍ فكريةٍ كثيرة تحكم النخبة السياسية في تونس، وتشكل البنية العميقة التي تنجم عنها كل الأعراض المختلة في المشهد الحزبي والحكومي التونسي. فما طبيعة أزمة النخبة في تونس، وما هي نتائجها وآثارها على الواقع السياسي في البلاد؟

بداية، يمكن القول إن مصطلح النخبة لا يعني التميّز أو التمتع بقدرات قيادية تجعل أصحابها في موقع أهم من باقي الجمهور. وبتعبير أوضح، مفهوم النخبة، هنا، «لا يعني الصفوة، ولا تشي بالضرورة بالرقي والتحضّر، بل يُشتَق بالمكانة والتأثير»، كما يقول عزمي بشارة. فالنخبة السياسية النافذة في تونس، والتي تحتل مواقع الصدارة، سواء في السلطة أو المعارضة هي، في الواقع، أقرب إلى مجموعات مصالح، تتبادل الدعم وتتقاسم الريع والمغانم، وكما استفاد بعضها من مرحلة الاستبداد، فإن الآخرين يحاولون مراكمة مصالحهم زمن ما بعد الثورة، وكثيرون من هؤلاء هم من الذين اقتاتوا على موائد الدكتاتور زمن ما قبل الثورة، فصعود أحزاب وشخصيات لا تؤمن بالديمقراطية، وتعتبر الثورة مؤامرة، وتحاول عرقلة المسار الديمقراطي، هي إحدى مظاهر الأزمة الحالية. وفي الوقت نفسه، هي تعبير عن عُسر الانتقال الديمقراطي في تونس، والمخاطر التي تتهدده، فممارسات الحزب الحر الدستوري، الذي تتزعمه عبير موسي، سواء داخل البرلمان أو من خلال الخطاب الذي يحاول ترسيخه مستفيدا من الأزمة السياسية ومناخ الحريات، هو بالتأكيد أحد مظاهر دراما المشهد السياسي التونسي، فهؤلاء الذين لم يكن طموحهم السياسي زمن الاستبداد يتجاوز الوقوف للدكتاتور من أجل الهتاف، أو التصفيق، استغلوا المشهد الديمقراطي، ليصنعوا لأنفسهم حضورا سياسيا مبنيا على الحنين لزمن الطغيان. في المقابل، تتنازع الأحزاب التي تدّعي الانتساب للثورة المواقع والنفوذ، ولا تقدّم خطابا مطمئنا للشارع، أو إنجازات فعلية. وتكفي، في هذا السياق، العودة إلى الخيبات التي رافقت حكومة إلياس الفخفاخ، لندرك عمق الفشل الذي يرافق هذه الأحزاب. فالحكومة المستقيلة، والتي ضمت تحالفا حزبيا ضم حركة الشعب والتيار الديمقراطي وحركة النهضة وحزب التكتل وأحزابا أخرى، ظلت تتنازع المواقع، وتتبادل الاتهامات، انتهاء بفيض التجاوزات في الممارسة، وما رافقها من تهم الفساد وسوء التصرّف والتربّح من المنصب، وهو ما يعني حسابيا أنها قد خسرت جانبا مهما من الجمهور الذي منحها الأصوات، وراهن عليها، وإذا أضفنا إلى كل هذه الممارسات غير المنضبطة لرئاسة الجمهورية، والتي بدت وكأنها طرفٌ في الصراع أكثر من كونها عامل تجميع ورمزا للوحدة الوطنية، بالإضافة إلى ما لاحظه الشارع من تراجعاتٍ في مواقف رئيس الجمهورية الذي بنى صعوده الانتخابي على شعاراتٍ مؤثرة لدى الرأي العام، مثل تجريم التطبيع والحديث عن استقلالية القرار الوطني، ولتنقلب المواقف عند الممارسة، بما يجعل النخبة السياسية برمتها، بأحزابها وشخصياتها، سواء المنتمية لتيارات إيديولوجية، أو التي راهنت على الشعبوية والخطابات الديماغوجية، لاستمالة الرأي العام، تفقد جاذبيتها ومصداقيتها لدى الشارع.

(كاتب تونسي)

سورية المدمنة على النقصان

راتب شعبو

ليس العالم في عجلة من أمره، في ما يخص الوضع السياسي الذي يزداد تردّياً في سورية، ففيما تبدو أميركا أكثر انشغالاً بشمال شرقي الفرات، وكأنه قضية مستقلة عن سورية أو ضعيفة الصلة بها، وتنشغل تركيا بالمناطق التي استطاعت تحصيلها من الأرض السورية خلال السنوات المريرة الماضية، تنشغل روسيا بنظام الأسد المتهالك، ودعم استمراره، ليس فقط بوصفه موطئ قدم روسية عسكرية في المنطقة، بل وأيضاً بوصفه نافذة استثمار اقتصادي، فقد دخلت روسيا، منذ حوالي ثلاثة عقود، نادي اقتصاد السوق، وخلعت المبدأ السوفييتي القديم الذي كان يخسر اقتصادياً، كي يدعم حلفاءه لمجرّد قبولهم بالتحالف في سياق حربه الباردة التي خسرها مع المعسكر الرأسمالي.

تفيد زيارة الوفد الروسي الرفيع، أخيرا، وضم نائب رئيس مجلس الوزراء يوري بوريسوف ووزير الخارجية سيرغي لافروف، تفيد بأن الروس والنظام يوطدون أنفسهم على ديمومة الوضع الحالي في سورية، بعد أن وصلت مساعي «توحيد» سورية تحت سيطرة النظام إلى طريق مسدود. لا يبدو كلام الروس، عن ضرورة إجراء إصلاحات سياسية، ذا قيمة، ذلك أنهم، في الحقيقة، لا يصرّون على فرض رؤية سياسية يرفضها نظام الأسد، لأنهم لا يجرؤون على فرض تغيير جدّي في تركيبة الحكم السوري، مخافة أن يتفكّك النظام الذي يقوم على الموقع المحوري للرئيس فيه. على هذا، يمكن أن يقدّم الروس مقترحاتٍ بخصوص اللجنة الدستورية، وأن يتكلموا عن ضرورة الإصلاح، وحتى عن الحل وفق قرار مجلس الأمن 2254، لكن هذا كله استهلاك لفظي أو «فض عتب» للمضي في مناقشة المشاريع الاقتصادية.

الجانب الاقتصادي في زيارة الوفد الروسي هو مركز اهتمام النظام الذي لم يجد رئيسه أن يقول شيئاً في الجانب السياسي، في أثناء استقباله الوفد، وكأن بلاده على ما يرام، وليست مقسّمة ومستعمرة ومستباحة، مكتفياً بالإشارة إلى «الأهمية الكبيرة لنجاح الاستثمارات الروسية في سورية». كان عليه أن يقول في «سورية الأسد» التي باتت تعرّف بأنها الجزء الذي يحكمه الأسد، ولا يتجاوز ثلثي مساحة سورية المدمنة على النقصان منذ قرن.

يقول الروس: «في حال لم يتجه نظام الأسد نحو الإصلاحات، فسيبقى من دون أموال، ومن دون جزء من سورية، وهذا سيكون قراره». ونقلت صحيفة روسية عن نائب وزير الخارجية ميخائيل بوغدانوف، أن خسارة جزء من سورية (من دون تحديد) باتت أمراً يجري الحديث عنه صراحة، بطريقةٍ توحي بإمكانية قبول الأمر الواقع والتعايش معه. وبحسب بوغدانوف، حدّدت روسيا خياراتها، ما يعني أنها تمضي اقتصادياً مع النظام بما هو متوفر سياسياً، حتى لو كان هذا المتوفر يعني سورية منقوصة. إعادة تأهيل أربعين منشأة أساسية، خصوصاً البنى التحتية لقطاع الطاقة والمحطات الكهربائية واتفاق لاستخراج النفط من البحر على الساحل السوري وحيازة مناطق كاملة من سورية مقابل المجهود الحربي الروسي فيها، هذه هي الترجمة الاقتصادية للخيارات السياسية الروسية. بكلام آخر، يبدو أن النظام، أمام صعوبة المهمة وثقل الوجودين، الأميركي والتركي، تخلّى عن «إعادة تجميع» سورية حالياً، مكتفياً بما لديه، وأن الروس، بعد أن فشلوا في فبركة حل سياسي يقدّمونه للعالم، باتوا جاهزين لتجميد السياسي الآن لصالح الاقتصادي.

لا ينم كلام لافروف عن أي جدّية روسية في فرض حل سياسي على النظام: في موضوع اللجنة الدستورية، يقول لافروف إنه لا سقف زمنياً لها، وإن الانتخابات الرئاسية لا تتوقف على انتهاء مهام اللجنة. وعن الاتفاق الذي وقعه قدري جميل (منصة موسكو) مع إلهام أحمد (الرئيسة التنفيذية لمجلس سورية الديمقراطية) في موسكو، يقول إن روسيا ليست طرفاً فيه، وإنْ جرى توقيعه في موسكو. كما يقول إن الوجود الإيراني قرار سيادي سوري. على ضوء هذه الرخاوة الروسية، لا يفهم من «الحل المقبول للطرفين» الذي تكلم عنه رأس النظام سوى أنه ترميم الوضع الاقتصادي بالقدر الممكن، مقدمة لانتخابات 2021، بعد أن تبين أن تحقيق تقدم سياسي أو عسكري بات مستبعداً.

وتوطّد تركيا نفسها في «جزئها السوري»، وتوزّع على الأهالي في إدلب، بعد يوم من زيارة لافروف دمشق، منشوراتٍ تقول فيها إن «هدفنا منع أي اجتياح أو عمل عسكري على إدلب وإعادة المدنيين الذين اضطروا للنزوح إلى منازلهم، وإحياء الحياة الاقتصادية في المنطقة من خلال فتح طريقي أم 4 وأم 5». ننتظر إذن تدفق الحياة الاقتصادية مع احتباس أو تقطع في الحياة السياسية.

> الجانب الاقتصادي في زيارة الوفد الروسي دمشق هو مركز اهتمام النظام

وتتبلور في منطقة الجزيرة حياة سياسية محلية، تضبط أميركا إيقاعها بين العشائر العربية التي تقوم بدور ملء الفراغ السياسي العربي هناك (على خلاف الأحزاب الكردية، لا توجد أحزاب عربية) مقابل المجتمع السياسي الذي يسيطر عليه الكرد مدعومين بالقوة العسكرية لقوات سورية الديمقراطية (قسد). تعمل أميركا على تطبيع الحياة الاقتصادية والسياسية في هذا الجزء المقتطع من سورية، فتستعين بالسعودية لتهدئة الصراع بين «قسد» والعشائر العربية، وتعد بإنعاش مناطق العشائر اقتصاديا، بتجديد محطات المياه وتوزيع معدّات الري والبذار والأسمدة وترميم المخابز وتحسين الخدمات. كما تعد سياسياً بزيادة مشاركة العشائر في إدارة مناطقها بالتشارك مع «قسد».

هذه الصورة التي يبدو عليها الواقع السياسي في سورية اليوم ناجمة عن تعثر توافق الأطراف الدولية على حل سياسي، ما يعني أن هذا الحل غير وشيك، ولكن هذا الانسداد في أفقه لا يبدو أنه يدفع باتجاه تصعيد عسكري، كما العادة، بل باتجاه تعزيز سيطرة القوى الدولية على مناطق النفوذ التي فازت بها حتى الآن.

(كاتب سوري في فرنسا)

إيران والتحالف الإماراتي البحريني الإسرائيلي

بشير البكر

كل ما صدر عن إيران من مواقف حيال التحالف الإماراتي البحريني الإسرائيلي لا يرقى إلى مستوى الحدث الذي يعنيها مباشرة. وحتى توقيع الاتفاق في البيت الأبيض، يوم الثلاثاء الماضي، اكتفت طهران بإصدار بيانات تحذر وتنصح وتشجب بلغةٍ متفاوتة المستوى، الأمر الذي أثار أسئلةً كثيرة تجاه هذا السلوك الموارب. ويمكن التوقف أمام موقفين صدرا عن قادة عسكريين. الأول بعد أيام قليلة من إعلان الاتفاق، لرئيس الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية، اللواء محمد باقري، إن «نهج طهران تجاه الإمارات سيتغير .. إذا حدث شيء ما في منطقة الخليج الفارسي، وتضرّر أمننا القومي مهما كان الضرر صغيرا، فسنحمّل الإمارات مسؤولية ذلك، ولن نتهاون معه». والموقف الثاني صدر عن اللواء علي فدوي، نائب قائد الحرس الثوري الإيراني، في 22 أغسطس/ آب الماضي، إن بلاده لن تسمح بفتح أبواب المنطقة لإسرائيل، عبر بعض دولها، محذّرا هذه الدول، من دون ذكر اسمها، من تداعيات التعاون مع إسرائيل. وأضاف فدوي أن أي «خطوة لفتح أبواب المنطقة للكيان الصهيوني ستجلب الهزيمة والمذلة للدول التي تتعاون مع إسرائيل»، مؤكّدا أن هذه الدول لن تكون في مأمن من تداعيات خطوات التطبيع، وأن «قصور حكامها الزجاجية لن تحميهم أمام قوة الثورة الإسلامية، ولن تصمد أمام أحجار أطفال فلسطين»، حسب تعبيره.

وثمّة من يخمّن أن السلطات الإيرانية التي فوجئت بالاتفاق تدرس المسألة بروية، ولا تريد إصدار مواقف حادّة، قبل أن تنتهي من التقييم الشامل للاتفاق الذي تأخر إعلان نصه الحرفي، وتريد لموقفها أن يكون مبنيا على الوقائع، بعيدا عن الشعارات والتهويش، وهذا يحتمل عدة سيناريوهات: الأول أن يستمر الوضع مائعا كما هو عليه اليوم. والثاني أن يصدر موقف وسط. والثالث أن تفتح طهران خطوط بحث سرية، كي تصبح طرفا في الاتفاق، من منطلق الوصول إلى تفاهم مع الولايات المتحدة وإسرائيل بشأن أمن الخليج. وهذا يعني بناء شراكة تتجاوز في مضامينها وعناصرها الاتفاق النووي الذي وقعته مع الولايات المتحدة في العام 2015 مع الإدارة الأميركية السابقة.

قام الاتفاق الإماراتي البحريني مع إسرائيل على خطورة إيران على أمن الخليج، وأبلغ تعبير عن هذه الزاوية قول وزير الخارجية الأميركي، مايك بومبيو، ساعات قبل توقيع الاتفاق إن الإمارات والبحرين «أدركتا حقيقة التهديد الذي تشكله إيران». وسبقه إلى ذلك إطلاق البحرين على الاتفاق اسم «اتفاق حماية». وكان لافتا أن الناطق باسم الخارجية الإيرانية اكتفى، قبل التوقيع، بتوجيه النصح إلى واشنطن من «خوض مغامرة جديدة في المنطقة، لأنها ستؤدي إلى زعزعة الأمن». وكما نلاحظ، تدور المسألة كلها حول الأمن، ويمكن لهذه القضية أن تكون نقطة لقاء وليس افتراقا، وعامل تفاهم وليس تصادما، وطريقا إلى السلام وليس الحرب. وهناك سجال طويل بين واشنطن وطهران. وفي مرّات كثيرة، درسٍ الطرفان مشاريع لأمن الخليج وأدوار جميع الأطراف، وكانت الخلافات قائمةً بشأن الحصص والأدوار، وليس حول المبدأ. والجديد في هذه القضية دخول إسرائيل طرفا مباشرا في معادلة أمن الخليج، برعاية الولايات المتحدة. وقد يكون من مصلحة إيران الذهاب إلى تفاهم، بذريعة أن سلوك طريق الحرب لن يستفيد منها أحد في منطقةٍ تحتوي على أكبر احتياطي من الثروات الباطنية في العالم.

فشلت الإدارة الأميركية في تحقيق اختراق فعلي بين إسرائيل والفلسطينيين، بسبب تبنيها الموقف الإسرائيلي، وإذا نجحت في احتواء الموقف الإيراني، واستقطاب إيران إلى الاتفاق، فإنها تقلب المعادلة وتخلط الأوراق في المنطقة.

التطبيع المجاني

جمانة فرحات

يحتار من راقب مهرجان التطبيع مع إسرائيل في البيت الأبيض أي من المشاهد أو المواقف يجب انتقاؤه لوضعه في خانة الأكثر سوءاً. كل تفصيلة واكبت «الاحتفال» المبتذل كانت مفصلة على قياس الرئيس الأميركي دونالد ترامب أولاً، ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ثانياً. أما الوزيران، الإماراتي والبحريني، فكانا أقرب إلى الممثليْن الفاشليْن في أداء مهماتهما، وبشكل أدق كان الدور فضفاضاً عليهما. لم يعرف الوزير الإماراتي أين يوقّع النسخة العبرية من الاتفاق. استشار ترامب فخذله، ولولا مساعدة «بيبي» لما عرف أين يضع توقيعه على الورقة. كان يكتفي بتنفيذ ما طُلب منه. أما نظيره البحريني فكان وجوده عابراً. وبمجرّد انتهاء مرادهما سارع ترامب ونتنياهو إلى الابتعاد، تاركين خلفهما الوزيريْن المطبّعين للهرولة، واللحاق بهما على الدرج. بالنسبة للأميركيين والإسرائيليين حققوا مبتغاهم.

لا تنفصل رداءة هذه المشاهد عن تفاهة مضمون اتفاقي التطبيع. لم تنفع ثرثرات المسؤولين الإماراتيين والبحرينيين في التبرير لهما. وحتى عندما حاولت أبوظبي الادّعاء بأنها حققت «إنجازاً»، وساهمت عبر خطوتها في وقف مؤقت لضم أراضٍ فلسطينية في الضفة الغربية المحتلة، كان المسؤولون الأميركيون والإسرائيليون يتسابقون على تكذيبها.

أما استحضار تعابير من قبيل «التعب من الصراع»، فهي قادرةٌ على جعل المرء يتلفت يميناً وشمالاً، والتساؤل لمن يتم توجيه خطبٍ كهذه. هل تعب حكام الإمارات والبحرين من الصراع مع إسرائيل؟ ما هو عدد الحروب التي خاضوها؟ متى جرت؟ كم جندياً ذهب في سبيلها؟ على أنه من الممكن أن تنطلي عملية بيع الوهم هذه. بالتأكيد، ليس على الأميركيين الذين صاغوا الاتفاق، ولا على الإسرائيليين الذين تمتد علاقاتهم بحكام الإمارات والبحرين عقودا. أما الفلسطينيون فما جرى ليس جديدا عليهم، لا المسؤولين منهم، لأنهم أكثر من يجيد توظيف العبارات لتبرير الأفعال، ولا المواطنين الذين اعتادوا الخذلان والتخلي عنهم.

قدّمت أبوظبي هدايا مجانية لترامب ونتنياهو. الأول اقتنص الصفقة في التوقيت الذي يريده ويصب لصالحه قبل أسابيع من الانتخابات الأميركية التي يستميت للفوز فيها، من دون أن يدفع أي ثمن. أما الثاني، الهارب من أزماته الداخلية، ومروّج نفسه أنه أفضل القادة في تاريخ إسرائيل، القادرين على إكسابها شرعية سياسية في محيطها الإقليمي، من دون تقديم تنازلات، فحصل على مبتغاه لو جزئياً.

ولم يكن ليصعب على ترامب ونتنياهو تحقيق أهدافهما من أبوظبي والمنامة، لأسباب عدة، أهمها أن الحلف قائم بين الإمارات والبحرين من جهة وإسرائيل من جهة ثانية منذ سنوات، وما حدث في الأسابيع القليلة الماضية كان إخراجه إلى العلن فقط. وإن كان توقيت الخطوة مليئا بالدلالات لتزامنه مع بذل ترامب ونتنياهو كل ما وسعهما لتصفية القضية الفلسطينية، وإسقاط قضايا الحل النهائي.

ولا يبدو ذلك مستغرباً. يرى حكّام الإمارات القضية الفلسطينية عبئاً يجب التخلص منه تماماً، مثل رؤيتهم الثورات العربية خطرا ينبغي عدم السماح بنجاحها وقيادة الانقلابات عليها. في المقابل، يعتبرون دولة الاحتلال شريكاً سياسياً وأمنياً واقتصادياً موثوقاً في ظل تقلبات الإدارة الأميركية، يمكن أن يؤمن لهم الحماية وتغطية طموحاتهم التوسعية في المنطقة.

أما المنامة، فالمفاجأة الوحيدة كانت ستتمثل في عدم توقيعها. لكنها لم تخيّب ظن المراهنين على أنها ستلحق بأبوظبي، بعدما اختارت، منذ زمن، أن تكون في موقع التابع والمنفذ لما تريده السعودية والإمارات. تبقى الآن معرفة من سيكون التالي على لائحة التطبيع المجاني من حلفاء الإمارات ووكلائها.

هواءٌ بالأداء

عائشة بلحاج

هل تتنفسُ بالمجان؟ هل تقوم بجولات مشي ونزهات مجّانية؟ هل تسافر متى شئت؟ هل لديك مكان مفضل تحب الذّهاب إليه مرة تلو أخرى؟ كلّ هذا سينتهي قريبًا.

زرتُ السّنة الماضية نافورة تريفي Fontana di Trevi في روما، وهي من أشهر النّوافير في العالم. وهالني الزّحام حولها، الذي يفوق تكدّس السيّاح أمام لوحة الموناليزا في زاويتها في متحف اللّوفر في باريس، بشكل يفسد على زوارها متعة رؤية واحدة من المعالم الأثرية الأشهر في العالم؛ حيث تبدو أقلّ حجمًا مما يتخيل السائح قبل زيارتها. ووسط هذا الحشد، تتحوّل هذه المعالم إلى ما يشبه علامة «كوكا كولا» في سوق شعبي، أو شاحنة بطّيخ أحمر التفّ حولها عشرات الجائعين والعطشى، في صيف قائظ.

لا أحد من المرابطين أمام النّافورة كان يبدو مسرورًا، لكنّهم ازدحموا في السّاحة الصّغيرة المحيطة بها على الرغم من ذلك؛ لعلهم ينتظرون انفضاض الجمع للانفراد بها، أو لربّما فاجأتهم حقيقة الازدحام. وهم لا يتزحزحون عن محيطها، لأنّهم لا يصدّقون أنّهم قطعوا كل هذه المسافة من قارّاتهم، ومدنهم البعيدة، كل يحمل قصة حياة مختلفة عن الآخر، ليقفوا هذه الوقفة المحبطة ضمن هذا الحشد الهائل الذي قطع مسافة طويلة ليصطدم بالازدحام، مثلما حدث معهم.

هذا المشهد وغيره، وخارج سياق أزمة العالم الحالية، يُعيد إلى الأذهان مطالب ساكنة عدد من الدول والمدن السياحية حول العالم بتخفيض عدد زائري مدنهم، بعد أن ضاقوا ذرعًا بجبروت الحشود، وعدم ترشيد استهلاك الفضاء العام.

ومع أن هذا الفضاء ليس مجّانياً تمامًا، لأنّك تدفع أموالًا طائلة، لتصل إليه في موقعه، لكنّه يبقى مع ذلك مجّانيًا في إمكانية مشاهدته والاقتراب منه، لذا لا يفكّر النّاس في ترشيد استهلاكه؛ إذ بإمكان السّائح أن يذهب كلّ يوم إلى مكانه المفضّل، في مدينةٍ ما، ولن يمنعه أحد، حتى وإن كان الأثر المقصود بمقابل، مثل أشهر المتاحف في العالم التي لا يخفّ الإزدحام فيها، على الرغم من رسوم الدّخول الباهظة أحيانًا، فما الذي يمنع سائحًا من صرف عشرين أو خمسين يورو في تذكرة متحف أو مبنى تاريخي، بعد أن أنفق مئاتٍ منها في الطائرة والفندق؟ وإذا كان يمتلك المال، يمكنه العودة إليها مرّات بلا عدد.

لنأخذ مثال الحرم المكي الذي تم اللجوء إلى تقييد حجّاجه، بعددٍ تتسّع له جنباته، ويتم توزيع الحصص على الدول، لأنّ في حالة عدم التّقييد، سيدوس الحجاج بعضهم، بشكل قد يصل حتى الموت أحيانا. ومع ذلك لن يفكّر أحدهم في التخلف عن زيارة الحرم من تلقاء نفسه، حماية له ولغيره. عدا خطر الموت في الزحام الشديد، لنتخيّل لو زار كلّ من ينوي أداء شعائر الحج مكة؟ كانت الزيارة ستفقد هدف العبادة، وتتحوّل إلى مزار سياحي مفتوح، يصبح من جهة أخرى محط احتكار الذين يستطيعون تحمّل زيارته دائمًا، فإذا كان محبّو الفنون الذين يعشقون فنانًا أو لوحة يقومون برحلة طويلة إليها، ويجدون أنفسهم أمامها، ومع الزحام يكتفون بنظرة عابرة، من دون تحقيق متعة التأمّل في تفاصيلها. فكيف بمن يزور للعبادة؟ هل سيُبقى الزّحام مجالا لروحانيتها؟

في شقّ العبادة، أتذكّر الازدحام الذي تعرفه أقسام النّساء في المساجد المغربية في رمضان. وكيف كنت أجد نفسي وأنا أركع وأسجد، أحاول تفادي الاحتكاك بأقدام المرأة التي تصلي أمامي، بدون تركيز في الصّلاة على الإطلاق. ويحدث المشهد نفسه كل سنة، لأن مساجد النساء صغيرة ومحصورة داخل جدران المسجد، بينما في وسع الرّجال التوسّع في الشوارع والحدائق المجاورة. ويفترض في [illegible] تقاسم الأجر تطلب إحداهن من أخرى أن تفسح لها مكانا، وبعدها تضطر صاحبة المكان لتقاسمه معها رغما عنها. نتحدّث هنا عن مساحة نصف متر عرضا ومتر ونصف طولا. فأيّ أجر يمكن أن ينتج عن هذه الصّلاة؟ وكيف لا تغير هؤلاء النساء تصرّفاتهن على مر السنين، بل كيف لا تتدخّل الوزارة لتنظيم هذا الأمر؟ لا أحد يعرف. في رواية الفائزة بجائزة نوبل للآداب، أولغا توكارتشوك، «رحالة»، تحتفي البطلة بالسّفر العادي الذي لا يقصد معالم سياحية، بل يكتشف الأماكن العادية التي نعيش فيها ونتنفس، من دون أي جاذبية على الإطلاق؛ مقاهٍ عادية، محطّات قطار كئيبة، أو مطارات رمادية.. لا شيء متميّز على الإطلاق، غير الإحساس بالحركة المتواصلة وتغيير الوجوه والمناخات والأمكنة. قد يكون هذا السّفر السّياحة البديلة التي تستبدل المناطق المشهورة والمزدحمة بأمكنة مجهولة، ويكون في غموضها وغياب الحشود متعة تفوق متعة الحج السّياحي. فما تعرفه المعالم السياحية في العالم من ازدحام مخيف، لا يمكن الحد منه إلا بالتّقاسم، وتحديد العدد المسموح به، لكن سنحتاج منظمة عالمية للسياحة، تحدد قسمة الفرد من الزيارات السياحية، وهذا أمر خيالي الآن، لكن من يدري عن المستقبل؟

> نحن مقدمون مع دخول زمَن الهواء بالأداء على انبثاق مجتمعات عشوائية تعيش على هامشٍ المدن الكبيرة

لا يتعلق الأمر دائمًا بالمكان بوصفه مساحة، بل باعتباره هواء، وحقّنا في استنشاق أوكسجين نقيّ لا يشوبه التلوث أو تقتحمه الفيروسات، لذا لم تعد تعبيرات مثل «وحدة المصير» و«المشترك الإنساني» مصطلحات فضفاضة، تُستخدم في الأدبيات السّياسية والبيانات الحقوقية، ولا هي جمل صالحة لتبرير قراراتٍ تستخف بسيادة دول مجاورة وغير مجاورة. بل هي أجدر بالنّبش الآن، ونحن نرى استهلاكًا فظيعًا لهوائنا الذي نشترك فيه جميعًا، ليس من طنجة إلى الكويرة، حين يتحدّث المغاربة من منطلق وطني، ولا من المحيط إلى الخليج في الخطاب العروبي، بل من أقصى نقطة على الكوكب إلى آخرها؛ فالهواء خيرٌ مشترك علينا تقاسمه لنبقى. لهذا لن نترشّد في استهلاك الماء والهواء فقط، بل علينا كذلك أن نُرشد استهلاكنا الفضاءات العامة، الشّواطئ والغابات. بل والمزارات السياحية أيضا.

لن يكون ثمة شيء مجاني ومتاح بلا حدود، فحيثما كنت، تدفع أو تغادر، مثلما كانت السيارات تتوقف بالمجّان، بدون تحديد للزّمن. الآن، عليك قبل أن تشتري سيارة أن تجد لها مرأبا، وتستعد لجنون البحث عن مكانٍ للرّكن كلما قُدْت سيارتك. وسيصبح التجوّل بالأداء، وإلا ستدفع غرامة، ولن تخرج كل الأسر مع بعضها، لأنّ الخروج مكلف. وإذا أردت حرية التجول، تختار القفار والغابات بعيدا عن المجتمعات الحديثة.

لذا نحن مقدِمون في الأمد البعيد، ومع دخول زمن الهواء بالأداء، على انبثاق مجتمعاتٍ عشوائيةٍ تعيش على هامش المدن الكبيرة بلا نظام أو حقوق أو قيود. مثلما نرى في أفلام وأدب الديستوبيا (المدينة الفاسدة، في مقابل اليوتوبيا أو المدينة الفاضلة). لا شيء مجاني من الآن فصاعدًا، وإلا علينا أن نمرّ جميعا في مصفاةٍ كبيرةٍ تختار من يعيش في بحبوحة، ومن عليه الاختفاء لأنّه يشكّل عائقًا، لأنه فردٌ في الحشد الذي عليه أن ينفضّ ويتفرّق، قبل أن «نتفرتك» جميعًا. وما تفعله كورونا هو بداية الفرتكة الإجبارية التي تضطّر الطبيعة للقيام بها، ما دمنا لم نحترمها.

اختفت الحشود ([illegible]/Getty)

(كاتبة تونسية)

التطبيع مع إسرائيل ومخطط إعادة تشكيل العقل العربي

أسامة أبو ارشيد

لم يكن ما جرى في واشنطن يوم الثلاثاء الماضي، فحسب، توقيعاً لاتفاقيتي سلام بين الإمارات والبحرين من ناحية، وإسرائيل من ناحية أخرى، ولا حتى إعلاناً رسمياً، فقط، عن قيام تحالف إقليمي مركزه إسرائيل، كنا نعلم أنه قائم، بل الأمر أبعد من ذلك بكثير وأشد خطورة. ما جرى هو تدشين رسمي لإعادة تشكيل وعي المنطقة وتحالفاتها ومصادر التهديد فيها.

إننا أمام محاولة جادّة لتعويم هوية العرب وتاريخهم وفضاء وجودهم الجغرافي، وتمييع ذلك كله في أفق إدماج إسرائيل فيهم، وتطبيع وجودها واحتلالها، وليس التطبيع معها فحسب. ومن لم يستوعب بعد معنى إصرار واشنطن على وضع اتفاقيتي الإمارات والبحرين مع إسرائيل، والخمسة أو الستة دول عربية الأخرى القادمة قريباً، حسب دونالد ترامب، تحت لافتة «اتفاق أبراهام» عليه أن يعيد قراءة المشهد وتركيبه. الأمر أقرب إلى اتفاقات استسلام وتسليم ورضوخ وعقود غرر وتواطؤ من «جيل جديد من الزعماء العرب»، كما يصفهم أحد المسؤولين الأميركيين الذين لا يهمهم تاريخ ولا معايير ولا قيم ولا مظالم شعوب عربية، ومنهم الفلسطينيون قطعاً.

لم يكلف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، نفسه محاولة تقمّص دور الشخص الذي يراعي مشاعر من جاءاه يسعيان من الإمارات والبحرين يطلبان حلفه، ويرجوان ودّ سيد البيت الأبيض ورضاه، بل إنه تعمّد إهانتهما. «لقد كرست حياتي لتأمين مكانة إسرائيل بين الدول، ولضمان مستقبل الدولة اليهودية الوحيدة القائمة. لتحقيق هذا الهدف، أعمل على جعل إسرائيل، قوية، وقوية جدًا.

لقد علمنا التاريخ أن القوة تجلب الأمن، والقوة تجلب الحلفاء، وفي المحصلة، كما قال الرئيس ترامب غير مرة، القوة تجلب السلام». إذن، حسب نتنياهو، قوة إسرائيل، وطبعاً من ورائها أميركا، هي من جلبت الإمارات والبحرين إلى واشنطن، لتوقعا اتفاقين استعراضيين في الحديقة الجنوبية للبيت الأبيض، للمفارقة، لم يكونا جاهزين بعد لنشرهما علناً، وحصل ذلك بعد ساعات طويلة من مراسم التوقيع. وهما غير مكتملين إلى الآن، خصوصاً في حال البحرين، إذ إنه «إعلان سلام»، وليس «اتفاق سلام» بالمعنى التقني للكلمة. المهم، أن ترامب أراد الاستعجال من أجل حسابات انتخابية وسياسية، وتمَّ له ما أراد.

ما سبق هو منطق المهزومين عديمي الإرادة عربياً. خرّبت الإمارات والسعودية المنطقة العربية، وأشاعتا فيها الفوضى وسفك الدماء. يبحث كل من وليِّ عهد أبوظبي، محمد بن زايد، ووليُّ العهد السعودي، محمد بن سلمان، عن الزعامة في المنطقة فوق أطلال من الدمار. لقد تمَّ لهما ما أرادا، ولكنهما، في المقابل، رهنا نفسيهما ودولتيهما لما يريده السيد الأكبر في واشنطن، ووكيله، أو شريكه في المنطقة في تل أبيب، أو القدس الآن بعد أن أصبحت عاصمة لكيانه بمباركة السيد الأكبر.

ولأن أبوظبي والرياض ساهمتا في تمزيق المنطقة العربية وتشتيت العرب وإزهاق أي بادرة لنهوضهم، فإنهما، بدعم من عواصم عربية أخرى، أعادتا تعريف مصادر التهديد في المنطقة. لم تعد إسرائيل، ولا حتى إيران وحدها، بل توسع الأعداء ليشملوا تركيا وتيارات ما يوصف بـ«الإسلام السياسي»، وكل من يتجرأ منًّا على المطالبة بالحرية والديمقراطية. إذن، هو عداء موجّه نحو الذات ومكوناتها، ومن ثمَّ فلا بد من الاستعانة بحلفاء أقوياء، كإسرائيل، التي جلبتهم إليها راغمين بقوتها. هكذا قال نتنياهو!

في مقاله في صحيفة وول ستريت الأميركية، يوم الاثنين الماضي، يستبطن وزير الخارجية الإماراتي، عبد الله بن زايد، المعاني السابقة. قال: إن «تطبيع العلاقات بين الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل ..(و) إعلان البحرين عن تطبيع العلاقات مع إسرائيل.. فرصة لمقاربة جديدة لمواجهة تحديات المنطقة». أما الخصوم فهم تيارات «الإسلام السياسي» ومن يرومون الحرية والديمقراطية عربياً، فضلاً عن إيران وتركيا: «هناك دول غير عربية وقوى فاعلة غير حكومية في محور ملتو للمقاومة الدائمة (تيارات الإسلام السياسي).

إنهم يدافعون عن شكل ما من أشكال التطرّف. إنهم يشعرون بالحنين إلى الإمبراطوريات المفقودة (إيران/ فارس) أو الهوس بخلافة جديدة (تركيا/ العثمانيون). إنهم يبنون ويزدهرون على الصراع والفوضى وعدم الاستقرار (أي الديمقراطية والحرية في حال تيارات عربية كثيرة). إنهم يهاجمون أميركا وإسرائيل والإمارات. لقد كانوا أشد منتقدي التطبيع. إن التوقيع على اتفاق السلام هذا الأسبوع هو الرد المناسب. إنه التذكير البنّاء بأن الإماراتيين والإسرائيليين، وجميع شعوب الشرق الأوسط، قد سئموا الصراع».

حسناً، ولكن ما الذي يعنيه «التطبيع» هنا؟ نجد الإجابة في كلمات ترامب ونتنياهو وبن زايد ووزير الخارجية البحريني عبد اللطيف الزياني، فضلاً عن الاتفاق الإماراتي - الإسرائيلي. في الاتفاق، تتحدّث المادة السابعة عن «الأجندة الاستراتيجية للشرق الأوسط»، والتي بموجبها ينضمان إلى حلف بقيادة أميركية لـ«تعزيز الأمن الإقليمي». ولكن هذه المادة تقول إنها تأتي «بالإضافة إلى اتفاقية أبراهام»، فماذا في تلك الاتفاقية، ولماذا هذا الإصرار على تسميتها باسم نبي الله إبراهيم، عليه الصلاة والسلام؟

تشرح إحدى الفقرات التقديمية في الاتفاق المراد والسبب. «الاعتراف بأن الشعبين العربي واليهودي ينحدران من سلف مشترك، إبراهيم».

وبالتالي، لا بد أن يكون هناك «تعايش مشترك وتفاهم واحترام متبادل» بين «المسلمين واليهود والمسيحيين والشعوب من جميع الأديان والطوائف والمعتقدات والقوميات» في «الشرق الأوسط» (ليس الوطن العربي!). ويضرب بن زايد في مقاله على الوتر نفسه: «لقد أدت المقاومة الدائمة والتطرف الطائفي إلى انتشار جائحة قاتلة من الفوضى والفتنة على مدى عقود. نحن في الإمارات، نحاول أن نكون قدوة من نوع مختلف. نحن ملتزمون بمبادئ الإسلام الحقيقية - الوسطية والاندماج والسلام. لقد استضفنا أول زيارة قام بها البابا لشبه الجزيرة العربية العام الماضي. نحن نبني بيتاً للعائلة الإبراهيمية عبر الأديان في أبوظبي، حيث المسجد والكنيسة والكنيس في المجمع نفسه».

ما سبق كلمات فيها بعض حق، ولكن أريد بها جميعاً باطل. لا شك أننا نحتاج إلى «تعايش مشترك وتفاهم واحترام متبادل» بين «المسلمين واليهود والمسيحيين والشعوب من جميع الأديان والطوائف والمعتقدات والقوميات» في المنطقة، كما جاء في نص الاتفاق. ولا شك أننا مع «مبادئ الإسلام الحقيقية - الوسطية والاندماج والسلام»، كما يقول عبدالله بن زايد.

> محاولة آثمة، يشارك فيها عرب، ومنهم رجال دين، يحاولون اختطاف وعي المنطقة وإعادة صياغة العقل العربي

> قبلت الإمارات والبحرين عملياً بـ«القدس الموحدة عاصمة أبدية» لإسرائيل، وبالتالي سيطرتها على المقدّسات

ولكن، «التعايش المشترك» الذي يشير إليه الاتفاق، ودعوته إلى «الاعتراف بأن الشعبين العربي واليهودي ينحدران من سلف مشترك، إبراهيم»، هدفه تطبيع الاحتلال وعدوان إسرائيل علينا. ثمَّ إننا لسنا بحاجة إلى من يعلمنا التعايش المشترك، إذ إنه ضحية التدخلات الخارجية والعبث الأجنبي، فضلاً عن الأنظمة القمعية ومخرجاتها، ونحن متعايشون، على الرغم من بعض الهنات، في المنطقة منذ قرون طويلة. أما كلام بن زايد فهو متهافت، فكيف لدولةٍ لا تحترم «الوسطية والإندماج والسلام» في تعاملها مع أبناء شعبها، ومحيطها العربي، أن تجسّد «مبادئ الإسلام الحقيقية»؟ إذن، هي كلمة حق أريد بها باطل، لناحية دمج الإحتلال وتقديم غصن زيتون لعدوان إسرائيل، ودمجها قصراً في بنية المنطقة ونسيجها ووعيها.

عودة إلى ما يراد من لعبة «السلف المشترك»، إبراهيم عليه السلام. ليس المقصود هنا نسبتنا إليه، مسلمين ومسيحيين ويهوداً، بل، مرة أخرى، تطبيع إسرائيل وعدوانها. الدليل نجده في تصريحات ترامب. خذوا غضب ترامب من «الأكاذيب التي تزعم إن اليهود والعرب أعداء، وأن المسجد الأقصى يتعرض لاعتداءات.

هذه الأكاذيب التي انتقلت من جيل إلى جيل أجّجت حلقة مفرغة من الإرهاب والعنف التي انتشرت في المنطقة، وفي جميع أنحاء العالم». أما المطلوب فهو أن «(لا) تسمح شعوب الشرق الأوسط بعد الآن بإثارة كراهية إسرائيل كذريعة للراديكالية والتطرف».

أليس هذا تعويماً للهوية وتمييعاً لها، «شعوب الشرق الأوسط» لا العرب، بحيث أن إسرائيل جزء من شعوبنا! أما هدف ذلك كله فهو التالي، كما صاغه ترامب نفسه في تصريحه خلال مراسم التوقيع: «اتفاق أبراهام يفتح الباب أمام المسلمين في جميع أنحاء العالم لزيارة المواقع التاريخية في إسرائيل والصلاة بسلام في المسجد الأقصى في القدس». إذن، بموجب «اتفاق أبراهام» قبلت كل من الإمارات والبحرين عملياً بـ«القدس الموحدة عاصمة أبدية» لإسرائيل، وبالتالي سيطرتها على المقدّسات المسيحية والإسلامية.

باختصار، نحن أمام محاولةٍ آثمة، يشارك فيها عرب، ومنهم رجال دين، للأسف، يحاولون اختطاف وعي المنطقة وإعادة صياغة العقل العربي، لتمييع هوية المنطقة وتعويمها، بحيث نصبح شعوباً متقبلة للعدوان الصهيوني، في حين لا نقدر على تقبل بعضنا بعضاً. هذا بعض ما يجري الإعداد له، وهذا ما ينبغي أن نستعد للتصدّي له، قبل أن ينجحوا في تسميم عقول الأجيال القادمة، وهو الأمر الأخطر بكثير من حكاية الدولة الفلسطينية وما إلى ذلك. إنها مؤامرة لنقض أساس كل الحقوق والوعي، وينخرط فيها سياسيون ومفكرون ورجال دين، وتقف خلفهم مؤسساتٌ بحثيةٌ عريقة، كمؤسسة «راند» الأميركية، وهذه قصة أخرى.

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

سلطة الممانعة والاحتماء بالوصاية الفرنسية في لبنان

سعد كيوان

أزمات اقتصادية، انهيار مالي ونقدي، عجز في الخزينة ومديونية تقارب مائة مليار دولار، فضائح فساد ونهب للمال العام بالعشرات تزكم الأنوف، فضائح مكشوفة وماثلة للعيان، كأزمة الكهرباء المستمرة منذ ثلاثين سنة، والتي بلغت مديونيتها نحو أربعين مليار دولار، انتفاضة شعبية شبابية عابرة للطوائف مستمرة منذ نحو عام، كوارث بحجم انفجار أشبه بقنبلة ذرية يدمر أهم مرفأ على المتوسط، ويحصد معه أحياء سكنية بكاملها في وسط بيروت، ويوقع نحو مائتي ضحية، يتبعه بعد شهر حريقٌ مفتعل في المرفأ لمحو آثار الانفجار الذي وصفه بطريرك الموارنة بـ«جريمة ضد الإنسانية»، وطالب بتحقيق دولي بشأنه و.. و.. وما يزال المسؤولون عن هذا الخراب الأبوكاليبتي في مكانهم لا يتزحزحون، صم وليسوا بكما! لا يزال أركان السلطة الفريدة من نوعها بين أصناف المتعطشين إلى السلطة والنفوذ والكراسي على وجه الكرة الأرضية يمارسون بكل برودة أعصاب نفوذهم وسطوتهم على دولةٍ في طور الانحلال، حتى قال فيهم أسقف بيروت لطائفة الروم الأرثوذكس «سياسيون يدمنون فن الرقص على الجثث».

لم يشعر أحد منهم بأن عليه أن يتحمّل المسؤولية، أن يستقيل، أن يعترف بخطأ ما، أن يقول كلمة مواساة بدءا برئيس الجمهورية ميشال عون الذي صبّ كل جهده منذ انتخابه قبل اربع سنوات (31 أكتوبر 2016) على استعادة ما أسماها صلاحيات الرئاسة التي انتزعت برأيه في «اتفاق الطائف» (1989)، فأقام كباشا مع رئيس الحكومة، وراح يتعدّى على صلاحياته، واتخذ لنفسه لقب «الرئيس القوي»، مدغدغا أحلام مسيحيين محبطين يشدّهم الحنين إلى زمن مضى، ليعلن غداة الإنفجار بالفم الملآن أن لا صلاحية له على ما يجري في مرفأ بيروت، لكي يبرّر عدم اتخاذه أي إجراء، على الرغم من أنه أحيط علما قبل اسبوعين من حصول الانفجار بخطورة المواد المخزنة في عنابر المرفأ، إلى رئيس الحكومة، حسان دياب، الذي سارع إلى تشكيل لجنة تحقيق بعد ساعاتٍ على وقوع الانفجار، ووعد بإعلان النتائج خلال خمسة أيام. وها قد مر نحو شهر ونصف على الانفجار والتحقيق يراوح مكانه. إلا أنه أجبر، فيما بعد، على الاستقالة، لأن أصحاب القرار اضطروا للاستغناء عن خدماته، من أجل التكيف مع الضغط الفرنسي.

ولم يستقل طبعا أي وزير معني ولا أي مدير مسؤول، وتم توقيف فقط بعض المسؤولين في المرفأ كبش محرقة، عوضا عن الرؤوس الكبيرة، فيما ضغط عون نفسه لإطلاق سراح أحد المحسوبين عليه. سلطة لم يستفزها أو يعني لها شيئا أن جميع الدول التي سارعت إلى تقديم العون، وإرسال المساعدات الإغاثية العاجلة، اشترطت تسليمها إلى مؤسسات وهيئات من المجتمع المدني، لا إلى المؤسسات والإدارات الحكومية التي لا ثقة لها بها.

وصل الرئيس الفرنسي، ماكرون، إلى بيروت، غداة الانفجار في 6 أغسطس/ آب ليتضامن مع اللبنانيين، حاملا معه مبادرة لمحاولة الخروج من المأزق، وتوجه فورا للوقوف على معاناة الناس التي تفترش الشارع في الأحياء المنكوبة، قبل أن يصعد إلى القصر الجمهوري، ثم جمع كل قيادات الأحزاب والقوى السياسية في مقر السفارة الفرنسية وأعطاهم مهلة ثلاثة أسابيع، لتشكيل حكومة إنقاذ غير حزبية، مهمتها إطلاق الإصلاحات الضرورية للنظام الاقتصادي والبنى التحتية. ونظم فور عودته إلى باريس مؤتمرا لدعم وتمويل الحملة الإغاثية لمعالجة ذيول كارثة المرفأ، جمع نحو 300 مليون يورو، على أن يعود في الأول من سبتمبر/ أيلول لـ«يحتفل» بالذكرى المئوية الأولى لقيام دولة لبنان الكبير.

لم يأبه أركان سلطة الممانعة للاهتمام والجهد الفرنسيين، ولم يحرّكوا ساكنا، كل بحساباته الضيقة والفئوية، الطائفية والمذهبية والزبائنية.

وقبل وصول ماكرون بساعات، تم اختيار شخصية بإيعاز منه لتشكيل الحكومة الموعودة، وما زالت عملية التشكيل تراوح مكانها منذ أسبوعين، على الرغم من أن خطة الرئيس الفرنسي ساهمت عمليا في تعويم أركان سلطة مليشياوية في معظمها، يكرهها اللبنانيون، ويحقد عليها بعضهم، وآخرون يحزمون حقائبهم إلى بلاد الهجرة.

وقد سجل على ماكرون انفتاحه على حزب الله ولقاؤه أحد وجوهه القيادية، ولم يتكلم عن ضرورة تطبيق القرارات الدولية الخاصة بلبنان، وتحديدا قرار مجلس الأمن 1559 الذي ينص على ضرورة حل المليشيات اللبنانية وغير اللبنانية وتسليم سلاحها، متوّهما إمكانية إقناع حزب الله، الإيراني الولاء، بـ«العودة إلى لبنان» بحسب ما نقل عن لسانه.

وهذا ما أخذته عليه مجموعات كثيرة في الحراك الشعبي الرافض أي عملية تعويم للسلطة، والتغاضي عن مسألة السلاح غير الشرعي.

وهذا هو الأمر الذي تحاشاه مساعد وزير الخارجية الأميركية لشؤون الشرق الأدنى، ديفيد شينكر، الذي وصل إلى بيروت في خلال وجود الرئيس الفرنسي، وحرص على عدم لقاء أي من المسؤولين الرسميين، ومكث ثلاثة أيام، التقى خلالها مع مجموعاتٍ من الحراك في الشارع، ومع نواب معارضين قدّموا استقالاتهم من البرلمان، احتجاجا على تقاعس السلطة وتعنتها. وفي ما بدا أنه تباين (أو عرقلة؟) مع المبادرة الفرنسية، أعلن شينكر أن الإدارة الأميركية ترفض أي مشاركة لحزب الله في الحكومة، وأن عقوبات ستفرض على حلفاء نصرالله وكل من هو متورّط في قضايا فساد من الطبقة السياسية.

وهنا على الأرجح بيت القصيد الذي سيدفع طاقم السلطة الممانع والرافض «الاستكبار الغربي» إلى أن يحتمي بالوصاية الفرنسية، لكي يتقي شر الإدارة الأميركية. وهذا ما حصل، إذ ما إن غادر شينكر لبنان، حتى أعلنت الخزانة الأميركية عن فرض عقوبات على شخصيتين مفصليتين في قوى المحور الذي يتزعمه حزب الله، وهما الوزيران السابقان، علي حسن خليل، الذراع الأيمن لرئيس مجلس النواب ورئيس حركة أمل، نبيه بري، والمتهم بقضايا فساد عندما كان وزيرا للمال عدة سنوات، ويوسف فنيانوس، ضابط الارتباط بين زعيم تيار المردة، سليمان فرنجيه، وحزب الله، والمتهم بأنه سرّب معلومات ووثائق من المحكمة الدولية الخاصة بلبنان إلى حزب الله، أدت إلى اغتيال الرائد المهندس وسام عيد الذي لعب دورا مفصليا في كشف شبكة الاتصالات المعقدة التي استخدمها عناصر من الحزب في تنظيم عملية اغتيال رفيق الحريري.

> لم يحرّك أركان سلطة الممانعة للاهتمام والجهد الفرنسيين ساكناً، كل بحساباته الضيقة والفئوية، الطائفية والمذهبية والزبائنية

> يحتمي طاقم السلطة الممانع والرافض «الاستكبار الغربي» بالوصاية الفرنسية، ليتقي شر الإدارة الأميركية

وجاء قرار العقوبات هذه بمثابة ضربة قاصمة لبرّي الذي يحاول باستمرار أن يدوّر الزوايا، ويلعب دور المخرج والمسوق لما يريده نصرالله، والقابض على ورقة التفاوض مع إسرائيل بشأن ترسيم الحدود البحرية عبر الوسيط الأميركي، والتي هي أساسا من صلاحيات رئيس الجمهورية، وربما قاضية على طموح فرنجيه الرئاسي الذي يراهن على علاقاته الجيدة مع معظم الأطراف اللبنانية، وتحديدا مع سعد الحريري، وعلى علاقاته مع فرنسا التي تبنّت ترشيحه عام 2016 عندما كان هولاند لا يزال رئيسا للجمهورية، قبل فرض عون رئيسا في نهاية ذلك العام.

كما وأعلنت الإدارة الأميركية أن عقوبات أكبر وأشمل ستفرض على شخصيات لبنانية أخرى. فهل أن هدف واشنطن هو فقط الاستمرار في تشديد الضغط على حزب الله، بهدف عزله لبنانيا أم السعي إلى إفشال مبادرة ماكرون التي تبقي الباب مفتوحا أمام نصرالله، ومنه تعزيز الجسور مع ملالي إيران، وثم استطرادا استعادة قوة الإطلالة على المتوسط في مواجهة تركيا؟ أم أنها خطة منسقة ضمنا بين الطرفين، لمحاصرة الفريق السياسي الفاشل والمكابر، طالما أن الشارع لم يتمكّن من إسقاطه، وإجباره على الإبتعاد عن حزب الله، والتخلي عن السلطة، ولو فترة مؤقتة؟ فهل ستنجح فرنسا في فرض حكومة من خارج سلطة الأحزاب وسطوتها، قبل انتهاء المهلة التي حدّدها ماكرون؟

(كاتب لبناني)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ◻ مدير التحرير **ارنست خوري** ◻ المدير الفني **إميل منعم** ◻ سكرتير التحرير **حكيم عنكر** ◻ السياسة **جمانة فرحات** ◻ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ◻ الثقافة **نجوان درويش** ◻ منوعات **ليال حداد** ◻ الرأي **معن البياري** ◻ المجتمع **يوسف حاج علي** ◻ الرياضة **نبيل التليلي** ◻ تحقيقات **محمد عزام** ◻ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
◻ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
◻ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

◻ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
◻ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
◻ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
◻ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads